تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الأثنين

التاريخ: 18 أغسطس 2025

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 17314

طلبة جامعة الخليج العربي يعرضون بحثا حول مقاومة المضادات الحيوية في البكتيريا بإيطاليا

مثلت الطالبتان من طلبة السنة الرابعة بكلية الطب والعلوم الصحية بجامعة الخليج العربي، زينب حسين عبدالله سلمان وزينب سلمان صالح طلبة الكلية في مؤتمر اتحاد الجمعيات الأوروبية لعلم الأحياء الدقيقة (FEMS) الذي عُقد مؤخراً في مدينة ميلانو الإيطالية، إذ قدّمتا ملصقًا بحثيًا علميًا بعنوان: «دراسة المقاومة الظاهرية والجينية لمضاد الكوليستين في بكتيريا Acinetobacter baumannii: رؤى جينومية، الانتشار، وكفاءة طرق التشخيص»، والذي اشرف عليه كل من رئيس قسم الأحياء الدقيقة والمناعة والأمراض المعدية الأستاذ الدكتور محمد شاهد، ومحمد شاداب من كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة الخليج العربي.

ويُسلط البحث الضوء على التهديد المتزايد للمقاومة الميكروبية للمضادات الحيوية، لا سيما في البكتيريا المرتبطة بالعدوى المكتسبة في المستشفيات، مع التركيز على الفهم الجينومي للبكتيريا وتقييم فعالية الوسائل التشخيصية الحالية. وتعكس مشاركة الطالبتين في هذا المؤتمر الدولي البارز التزام الجامعة بدعم البحث العلمي بقيادة الطلبة.

P 6
Link

اللجنة الطبية أكدت مسؤوليته عن تصرفاته وأفعاله..

«الاستئناف» تواصل نظر طعن قاتل الشاخورة على حكم بالإعدام

النيابة: دفاع المتهم في غير محله والمستأنف خطط ونفذ بإرادته الحرة

استمعت محكمة الاستئناف العليا الجنائية أمس لشهود قضية قاتل جاره بالشاخورة، والمحكوم فيها بالإعدام على المتهم، حيث أكد شهود «أعضاء اللجنة الطبية» أن المستأنف مسؤول عن تصرفاته وخطط لها وهو مدرك بالأفعال التي قام بها.

من جانبه أكد رئيس النيابة الحاضر في الجلسة في مرافعته أنه بعد سماع أقوال الشهود يتضح أن دفع المحامين بانتفاء مسؤولية المتهم ليس في محله، إذ أكدت اللجنة الاستشارية أن المتهم خطط للجريمة بتحضير السلاح والترتيب لها ومن ثم قيامه بالفعل الإجرامي والتخلص من سلاح الجريمة، وهو دليل على أن إرادة المذكور واختياره وأنه لم يتأثر بمرضه النفسي وهو حر الإرادة قبل وأثناء ارتكاب الواقعة، فيما حددت محكمة الاستئناف جلسة ١ سبتمبر للمرافعة.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي النيابة العامة إخطارًا من مديرية شرطة المحافظة الشمالية بالعثور على جثة شخص قرب مسكنه في منطقة الشاخورة، مصابا بعدة طعنات وعلى الفور، انتقل فريق من النيابة يرافقه الطبيب الشرعي وخبراء مسرح الجريمة إلى موقع الحادث، حيث تمت معاينة الجثة ورفع الآثار والأدلة.

وأظهرت التحقيقات التي باشرتها النيابة، واستنادًا إلى تسجيلات كاميرات المراقبة وشهادات الشهود، أن المتهم، وهو جار المجني عليه ومن أقربائه، تربص بالمجني عليه بسبب خلافات سابقة، وباغته بطعنات متفرقة باستخدام سكين أثناء خروجه من منزله، وأقر المتهم خلال التحقيقات بارتكاب الجريمة، مفصلاً أنه عقد العزم على قتل المجني عليه على خلفية الخلافات بينهما.

P 6
Link

ALAYAM
الأيام
ستبدي لك الايام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود

العدد: 13281

مبارك: نسعى لبيئة أسرية صحية ومستقرة نفسيًا واجتماعيًا.. قانون نيابي:

شمول «الصحة النفسية» و«المخدرات» ضمن «فحوصات قبل الزواج»

سيّد أحمد الوداعي:

شرعت لجنة الخدمات بمجلس النواب بدراسة قانون نيابي جديد يهدف إلى توسيع نطاق الفحص قبل الزواج، ليشمل فحص «الصحة النفسية» و«تعاطي المخدرات».

وينص المقترح بقانون الجديد لى ضرورة شمول فحوصات المقبلين على الزواج لجميع الأمراض الوراثية والمعدية والصحة النفسية، والخضوع لاختبار للكشف عن استخدام أو تعاطي الأدوية غير المشروعة أو المخدرات، وكذلك الأمراض الأخرى التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير. كما تضمن المقترح بقانون إلزام الأطباء المختصين بتقديم العون والنصيحة للطرفين المقبلين على الزواج، وأوجب على المكلفين بإبرام عقود النكاح التأكد من إجراء الطرفين للفحص الطبي.

وقالت النائب باسمة مبارك، أحد أبرز مقدمي المقترح، لـ«الأيام»، إن المقترح جاء ضمن جهود تطوير التشريعات البحرينية، مؤكدةً أن التعديل جاء انطلاقًا من قناعة راسخة بأن الفحص الطبي ما قبل الزواج يجب أن يكون أكثر شمولية، ليؤسس بيئةً أسريةً صحيةً في المستقبل، لافتةً الى أن الهدف ليس الوقاية من الأمراض الوراثية والمعدية فقط، بل أيضًا الاطمئنان على الصحة النفسية والسلامة الاجتماعية للأزواج، بما يعزز استقرار الأسرة، ويخدم رفاهية الوطن.

وأكدت وجود العديد من حالات التفكك الأسرى وحالات طلاق بسبب بناء أسرة على أساس غير صحيح، موضحةً أن اكتشاف التعاطي منذ البداية يحدد إمكانية الزواج من عدمه، ولكن استسهال الأمر تمتد آثاره لتطال حتى الأبناء.

وأوضحت مبارك أن التعديل المقترح يوسع نطاق الفحص، لينقل المفهوم من «الفحص الطبي التقليدي» إلى «الفحص الشامل للطرفين»، حيث يتضمن فحص الأمراض الوراثية والمعدية، وتقييم الصحة النفسية، واختبارات للكشف عن تعاطي الأدوية غير المشروعة أو المخدرات، إضافةً إلى توسيع صلاحية تحديد فحوصات إضافية بقرار من الوزير المختص، مؤكدةً أن هذا الأمر سيسهم بالتأكيد على أن كلا العريسين يتمتعان بأفضل فرص الانطلاق نحو حياة مستدامة وسليمة.

باسمة مبارك

وأضاف أن القانون الحالي ركّز على الأمراض الوراثية والمعدية فقط، بينما تُظهر خبرات إقليمية – كبرنامج الفحص قبل الزواج في المملكة العربية السعودية – القدرة للتوسّع المدروس للفحوص على خفض الزيجات عالية الخطورة بنحو 60% خلال ست سنوات، وعليه فإن تحديث التعريف القانوني للفحص الطبي يعزّز وقاية صحيةً ونفسيةً واجتماعيةً للأسرة البحرينية.

وبيّنت أنه بحسب الدراسات، فإن الأزواج الذين يتعاطى أحدهم المخدرات أو الكحول يعانون من توتر شديد وضعف التواصل وتدهور بالعلاقة، ما يزيد من احتمالية الانفصال أو الطلاق، مؤكدةً أن أكثر من 321,000 طفل أمريكي فقدوا أحد والديهم بسبب الجرعة الزائدة من المخدرات بين 2011 و2021.

وبحسب المذكرة الإيضاحية للمقترح، فإن الدستور البحريني أوضح أهمية رعاية الأسرة وحمايتها وتأسيسها وفقًا لقواعد وأسس سليمة؛ باعتبارها الركن الأساسي لبناء المجتمعات الصحية والسليمة المستقرة، مبيّنةً كذلك أن مفهوم الصحة العامة أصبح أكثر شموليةً وتوسعًا من مجرد الأمراض الوراثية، وقد أصبح يشمل الصحة النفسية والعقلية.

وأكدت المذكرة أن الحاجة للتوسّع في إجراءات الفحص ما قبل الزواج حاجة ملحّة للوقوف على الاستقرار النفسي والعقلي لطرفي الزواج، إضافةً إلى مخاطر الإدمان التي تتسبّب غالبًا بآثار سيئة تنعكس على الأسرة والأولاد لا تقلّ عن خطورة الأمراض الوراثية والمعدية.

وشدّدت المذكرة الإيضاحية للقانون المقترح على أهمية التعديل المقترح في القانون النافذ للتوسّع في فحوصات ما قبل الزواج، لتشمل الصحة النفسية والإدمان على الممنوعات، وذلك لضمان تأسيس الأسرة البحرينية على قواعد وأسس سليمة وصحية تضمن أجيالًا مستقرةً صحيةً ونفسيًا، لافتةً إلى أن هذا الأمر سيسهم في بناء وتنمية الوطن، وتجنّب مخاطر التصدعات الأسرية التي تسبّب مظاهر سلبيةً على الواقع الاجتماعي والأمني في مملكة البحرين.

P 10
Link

الغرامة بواقع 1000 دينار والحبس 3 أشهر عقوبة لمخالفة قرار الحظر

«العمل» تشدّد على حماية العمالة من الإجهاد الحراري خلال الصيف

عباس العريّض:

أكدت وزارة العمل على ضرورة اتخاذ أصحاب العمل التدابير اللازمة لحماية العمالة، خصوصًا في مواقع العمل المكشوفة، من مخاطر الإجهاد الحراري الذي يتزايد مع ارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف، مشيرة إلى أن هذه المخاطر قد تتسبّب في مشكلات صحية خطيرة تصل في بعض الحالات إلى الوفاة إذا لم تتم معالجتها بالسرعة المطلوبة.

وقالت الوزارة، في فيديو إرشادي جديد نشرته عبر منصّاتها الرسمية، إن التعرّض المباشر لدرجات الحرارة المرتفعة قد يؤدّي إلى حروق الجلد والجفاف والإنهاك الحراري وضربة الشمس، فضلًا عن أمراض طويلة المدى مثل أمراض القلب والكلى. وأكدت أن وعي أصحاب العمل بالأعراض المبكرة مثل الصداع، الإرهاق، الغثيان، التعرق البارد، ضيق التنفس وفقدان الشهية، أمر أساسي للتدخل الفوري، محذرة من أن الحالات المتقدمة قد تصل إلى فقدان الوعي أو التشنجات، ما يستدعي طلب الإسعاف على الرقم 999.

وشدّدت الوزارة على أن البحرين وضعت إجراءات احترازية صارمة للحدّ من هذه المخاطر، إذ يحظر العمل في الأماكن المكشوفة بين الساعة الثانية عشرة ظهرًا والرابعة عصرًا من 15 يونيو حتى 15 سبتمبر من كل عام، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم 11 لسنة 2025، إلى جانب القرار الوزاري رقم 9 لسنة 2014 الخاص بالوقاية من المخاطر الجسدية.

وأكدت أن مخالفة هذه القرارات تعرّض أصحاب العمل للحبس لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، وغرامات مالية تتراوح بين 500 و1000 دينار بحريني.

وبيّنت وزارة العمل أن من أبرز الإجراءات الوقائية التي يجب على أصحاب العمل الالتزام بها توفير مظلات ووسائل تبريد مناسبة، وتجهيز مواقع العمل بمياه باردة صالحة للشرب، وحث العمّال على شرب كوب ماء واحد على الأقل كل 15 إلى 20 دقيقة، بالإضافة إلى تخصيص فترات راحة منتظمة، وتوفير مشروبات غنية بالأملاح لتعويض السوائل المفقودة، كما أوصت الوزارة باستخدام ملابس فضفاضة وخفيفة، وتنظيم جلسات توعية دورية، وتعيين نقاط اتصال للسلامة الحرارية في مواقع العمل لمتابعة الحالات من قرب.

وأكدت الوزارة أن حماية العمالة من آثار ارتفاع الحرارة لا تعزّز سلامتهم وصحتهم فقط، وإنما تسهم أيضًا في رفع الإنتاجية وضمان بيئة عمل مستقرة وآمنة.

P 11
Link

ALAYAM
الأيام
ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود

العدد: 13281

مستشفى الملك حمد الإرسالية الأمريكية يحقق إنجازًا في استئصال المعدة بالمنظار

الدكتور هاني الساعاتي

تمكّن فريق الجراحة بمستشفى الملك حمد الإرسالية الأمريكية، بقيادة الدكتور هاني الساعاتي، استشاري الجراحة العامة وجراحة الأورام وجراحة المناظير المتقدمة، من إجراء عملية متقدمة هي الأولى من نوعها في مستشفى الإرسالية الأمريكية، لمريض أربعيني كان يعاني من ورم في الجزء العلوي من المعدة.

إذ كان المريض يعاني من آلام مستمرة بالبطن، مصاحبة بنزول حاد في الوزن ومستوى الهيموجلوبين في الدم. وبعد عمل الفحوصات المختبرية والتصويرية والتداخلية اللازمة تم تشخيص المريض بورم خبيث في المعدة من المرحلة الثانية.

وعليه، تم مناقشة حالة المريض في مجلس الأورام ووضع خطة علاجية متعددة المراحل، بدءًا بتلقي المريض العلاج الكيميائي التقدمي، ثم إعادة تقييمه والانتقال إلى مرحلة التدخل الجراحي لاستئصال الورم.

قام الفريق الجراحي في مستشفى الإرسالية الأمريكية بإجراء استئصال كلي للمعدة مع إزالة العقد اللمفاوية بواسطة المنظار الجراحي المتقدم، وقد تكللت بالنجاح من دون أي مضاعفات.

يجدر بالذكر أن المريض غادر المستشفى في حالة مستقرة، إذ تتم متابعة تطورات حالته بشكل مستمر.

P 13

Link

"مجلس إدارة مؤقت لـ "أصدقاء المرضى النفسيين"

البلاد | محرر الشؤون المحلية

أصدر وزير التنمية الاجتماعية أسامة العلوي القرار رقم (52) لسنة 2025، القاضي بتعيين مجلس إدارة مؤقت لجمعية أصدقاء المرضى النفسيين البحرينية لمدة ثمانية أشهر، برئاسة عبد اللطيف مجيد حمد الحمادة، وعضوية كل من: أروى حسن السيد علي إبراهيم، ندى نسيم محمد عبد الرحمن، شمول أحمد سلمان البوعينين، جاسم محمد عبد الله المهندي، أماني عبد الله عبد العزيز الصباغ، وأنيسة سعد محمد الحويحي.

ووفقًا للقرار، يتمتع مجلس الإدارة المؤقت بكامل الصلاحيات المقررة لمجلس الإدارة بموجب قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة.

كما نص القرار على حظر القائمين بالعمل في الجمعية من القيام بأي تصرف يتعلق بشؤونها، وإلزامهم بتسليم مجلس الإدارة المؤقت جميع أموال الجمعية ودفاترها ومستنداتها دون تأخير، مع المحافظة على سلامة الإدارة وعدم الإضرار بها حتى استكمال إجراءات التسليم، على أن تظل المسؤوليات القانونية السابقة قائمة تجاه الفترة التي سبقت انتقال الإدارة.

ويتعين على مجلس الإدارة المؤقت تقديم تقرير شامل إلى وزارة التنمية الاجتماعية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقرار، يتضمن أوضاع الجمعية المالية خلال العامين الماضيين، ومقترحاته لإصلاحها وتطويرها وفقًا لأحكام القانون والنظام الأساسي. (اقرأ الموضوع كاملا بالموقع الإلكتروني)

P 7
Link